بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة زيان عاشور بالجلفة

ينظم مخبر جمع ودراسة وتحقيق مخطوطات المنطقة وغيرها

الملتقى الدولي الثاني حول مناهج تحقيق الكتاب المخطوط بين العرب والغرب

يومي: 15/14 أفريل 2013م.

أ/حفيظة معمر جامعة الجلفة

المحور الأول: مناهج تحقيق المخطوطات عند العرب: يتناول تجربة المتقدمين والمعاصرين من علماء العرب والمسلمين في التأصيل لمناهج التحقيق دراسة ونقدا.

عنوان المداخلة:

كتاب:

تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون أنموذج

المقدمة

اهتم العرب والمسلمون بالتراث الذي كان –وما يزال– جزءا من تاريخ الأمة العربية الإسلامية، ففيه أنتجت عصارة أفكار أبنائه، والتحقيق هو إخراج النص المحقق على وفق ما حرره صاحبه، أو بصورة أقرب منه وخدمته وتجليته، ومن هنا تأتي أهمية التحقيق في الكشف عن تلك الكنوز و الأعلاق التي تركها المصنفون وهم يؤرخون مسيرة النهضة، ويركزون على الأفكار المفيدة التي تظل حاضرة مشعة.

ولقد عرف أسلافنا المتقدمون قواعد التحقيق والتوثيق وتقييد العلم، وكان لعلماء الحديث النصيب الأكبر في إرساء هذه القواعد، وفي أوائل القرن الماضي نشط تحقيق النصوص التراثية ونشرها، فكان لزاما على العلماء وأئمة التحقيق أن يجمعوا قواعد التحقيق ويضعوها لتكون نبراسا يهتدي به المحقق لكي يصل إلى نص سليم ومحقق على الوجه المنشود.

و كان أول كتاب عربي يُطبع في هذا الشأن هو كتاب الشيخ عبد السلام هارون: «**تحقيق النصوص ونشرها**» والذي يعتبر من بين أهم ما ألف في بابه، والذي هو محل دراسة بالعرض والدراسة والتحليل والنقد.

ولا يخفى على أحد مكانة شيخ المحققين الشيخ عبد السلام محمد هارون، والتي سوف نطلع عليها من خلال هذا البحث، إذ سيستعرض موجزا من حياته، ثم رصد آثاره الأدبية واللغوية، إضافة إلى ثبت بالكتب التي حققها، والكتب التي اشترك في تحقيقها، والكتب التي ألفها، والفهارس التي عملها.

كما سيتم التعريف بالكتاب وسبب تأليفه، وما أُلف قبله وبعده في مجاله، ومكانته، ثم تلخيصه، وأخيرا تحليل أهم مسائل الكتاب ونقده و إظهار محاسنه، والمآخذ عليه.

أما عن منهج البحث فاعتمدت على المنهج الوصفي في ترجمة الكاتب، وفي تحليل الكتاب استعملت المنهج التحليلي، والمنهج النقدي لنقده.

حياته

ولد عبد السلام محمد هارون في **18 يناير 1909 م** بمدينة الإسكندرية، حيث كان والده يعمل وكيلا لمشيخة علماء الإسكندرية، وانتقل إلى القاهرة مع أسرته التي تتنقل تبعا لوظائفه من الإسكندرية إلى طنطا إلى القاهرة، وأتم عبد السلام محمد هارون حفظ القرآن الكريم في سن مبكرة[91]، درس في المدارس الأولية ثم وجه إلى الأزهر سنة **1921م** فدرس العلوم الدينية والعربية وتتلمذ فيها على الشيخ محب الدين الخطيب [92] وفي سنة **1924م** التحق بتجهيزية دار العلوم ونال شهادة البكالوريا سنة **1928م**، ثم أتم دراسته بدار العلوم العليا وتخرج فيها سنة **1932م**. عيّن بعد ذلك مدرسا بالتعليم الابتدائي، و في عام **1945م** عين مدرسا أول بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية؛ وهي المرة الأولى التي ينقل فيها معلم من الابتدائية إلى التدريس بالجامعة[93]، ونقل بعد ذلك أستاذا مساعدا بكلية دار العلوم سنة **1950م** ثم عين أستاذا ورئيسا لقسم النحو بها سنة **1959م**. وفي سنة

---

91 ـ محمد مهدي علام: **المجمعيون في خمسين عاما** ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1986، ص: 163.

92 ـ عبد السلام محمد هارون: **قطوف أدبية- دراسات نقدية في التراث العربي حول تحقيق التراث-**، ط: **1**، مكتبة السنة، القاهرة، 1988م، ص45.

93 ـ محمد مهدي علام: **المرجع السابق**، ص: 163.

1966م اختير مع نخبة من الأساتذة لإنشاء جامعة الكويت، وتولى تأسيس قسم اللغة العربية وقسم الدراسات العليا تحت رئاسته إلى عام **1975م**، وفي أثناء ذلك اختير عضوا في مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة **1969م**.

نال الجائزة الأولى من مجمع اللغة العربية في القاهرة على جهوده في التحقيق والنشر وذلك عام **1950م**[94]، كما ظفر بجائزة الملك فيصل العالمية في الأدب العربي.

بدأ عبد السلام هارون نشاطه العلمي في سن مبكر و هو ابن ستة عشر عاما ظهر له أول كتاب يحمل اسمه، وهو كتاب " **متن الغاية والتقريب** " **للقاضي أبي شجاع أحمد بن الحسين بن أحمد الأصفهاني**، وقد قرر هذا الكتاب رسميا على الطلاب آنذاك، وكتب عليه: «**ضبط وتصحيح ومراجعة الشيخ عبد السلام محمد هارون** "[95]. ثم ظهر له تحقيق أول جزء من خزانة الأدب للبغدادي في سنة **1927م** وهو ابن تسعة عشر عاما، ثم أكمل أربعة أجزاء من الخزانة وهو طالب بدار العلوم. وفي سنة **1943م** اختاره طه حسين ليكون عضوا بلجنة إحياء تراث أبي العلاء المعري مع الأساتذة مصطفى السقا، وعبد الرحيم محمود، وإبراهيم الإبياري، والدكتور حامد عبد المجيد، وقد أخرجت هذه اللجنة في أول إنتاجها مجلدا ضخما عنوانه" **تعريف القدماء بأبي العلاء** " أعقبته بخمسة مجلدات من شروح ديوان "**سقط الزند** "[96].

آثاره:

يعد الشيخ هارون من أكبر المحققين المثابرين في عصره وأشهرهم؛ لغزارة إنتاجه في التحقيق؛ إذ حقق الكثير من الكتب، كما أن له مؤلفات كثيرة، وبعض كتبه وتحقيقاته يقع في مجلدات، كما أن له بحوثا ومقالات متناثرة في المجلات والدوريات العربية. ويعده بعض

94 ـ **مجلة مجمع اللغة العربية**، ع: 8، القاهرة، 1955م، ص: 75.
95 ـ عبد السلام هارون: **المرجع السابق**، ص: 96.
96 ـ محمد مهدي علام: **المرجع السابق**، ص: 163.

الباحثين في المرحلة الرابعة من مراحل تحقيق التراث العربي عموما وفي مصر خصوصا، بعد مرحلة المطبعة الأهلية ومطبعة بولاق، ومرحلة الناشرين النابهين، ومرحلة دار الكتب المصرية[97]، ومن بين ما حقق وألف والفهارس التي عملها ما يلي[98]:

من الكتب التي حققها:

مكتبة الجاحظ: كتاب الحيوان في 8 مجلدات، وكتاب البيان والتبيين في 4 مجلدات، رسائل الجاحظ في 4 مجلدات تشمل على 45 كتابا ورسالة، كتاب العثمانية مجلد واحد، و كتاب البرصان و العرجان والعميان والحولان مجلد واحد. ومن غير مكتبة الجاحظ حقق ونشر عبد السلام هارون: وقعة صفين لنصر بن مزاحم، معجم مقاييس اللغة لابن فارس 6 مجلدات، مجالس ثعلب مجلدان، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 4 مجلدات وغيرهم كثير.

ومن كتب التي اشترك في تحقيقها وإخراجها:

تعريف القدماء بأبي العلاء، وشروح سقط الزند للتبريزي والبطليوسي والخوارزمي 5مجلدات بالاشتراك مع (لجنة إحياء آثار أبي العلاء)، وإصلاح المنطق لابن السكيت، و المفضليات للمفضل الضبي، و الأصمعيات للأصمعي بالاشتراك مع أحمد شاكر، صحاح الجوهري بالاشتراك مع أحمد عبد الغفور عطار، همع الهوامع للسيوطي بالاشتراك مع عبد العال سالم مكرم.

ومن مؤلفاته والفهارس التي عملها:

تحقيق النصوص ونشرها، الميسر والأزلام، وتهذيب سيرة ابن هشام، وتهذيب كتاب الحيوان، والأساليب الإنشائية في النحو العربي، والألف المختار من صحيح البخاري، وتهذيب إحياء علوم الدين، وقواعد الإملاء، وحول ديوان البحتري، وفهارس المخصص لابن سيده، وفهارس تهذيب اللغة للأزهري، و معجم شواهد اللغة العربية: شواهد النحو والصرف والعروض وعلوم البلاغة وخصائص اللغة وأسرارها.

وهكذا قضى عبد السلام هارون حياته في عمل متواصل مع الكتب بين تحقيق أو تأليف. فضلا عن الأعمال الإدارية الأخرى: رئاسة القسم، ولجان المجمع، وأعباء التدريس، ومناقشة رسائل الماجستير والدكتوراه، والمشاركة في المؤتمرات والندوات، وغيرها الكثير، وكل

---

[97] - محمود محمد الطناحي: **مدخل إلى تاريخ نشر التراث**، ط: 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1984، ص:90.

[98] -أنظر: محمود محمد الطناحي: **في اللغة والأدب – دراسات وبحوث-**، مج: 2، ط:1، دار الغرب الإسلامي، 2002، ص ص: 846 - 852.

ذلك ملقى على عاتقه، يقوم به بكل جد واقتدار من بداية أول عمل له وهو ابن ستة عشر عاما إلى أن وافاه الأجل في السادس عشر من أفريل سنة ألف وتسعمائة وثمان وثمانين(1988/4/16م)، بعد عمل دؤوب أمضاه مع كتب التراث العربي والإسلامي، فترك وراءه كنوزا لا تنضب وغذاء فكريا لا يفنى.

التعريف بالكتاب وسبب تأليفه:

بدأت فكرة تأليف هذا الكتاب أي – **كتاب تحقيق النصوص ونشرها** – لدى الشيخ هارون منذ عام **1950م**، بعد أن حصل على الجائزة الأولى لمجمع اللغة العربية في التحقيق والنشر عام **1950م**، وظل يعاود الكتابة فيه إلى أن اقترح عليه إلقاء محاضرات في التحقيق على طلبة الماجستير بكلية دار العلوم؛ فكان هذا الكتاب من تلك المحاضرات. طبع الكتاب طبعته الأولى عام **1954م**، ثم طبعته الثانية في **1965م**، ثم الثالثة مصورة عن الثانية إذ قال: « **كانت الطبعة الثالثة صورة عن الطبعة الثانية، إذ اقتضت ظروف عملي في جامعة الكويت من سنة 1966 إلى سنة 1975، وحاجة طلاب الدراسات العليا أن تسعفهم طبعة عاجلة، فصورت الطبعة الثالثة عن الثانية** »[99]، ثم الرابعة في عام **1976م**، و بها زيادات و تنقيحات ظهرت له في أثناء عمله الجامعي وأعماله الخاصة في التحقيق وغيره، ثم لم يطبع الكتاب إلا بعد وفاته –رحمه الله تعالى–، واعتمدت في هذا البحث على الطبعة السابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، **1998م**، ويقع الكتاب في مائة وستين صفحة.

– الكتب التي ألفت قبله وبعده في مجاله:

لقد عرف العرب المسلمون الأقدمون– منذ فجر الإسلام– أسس التحقيق العلمي وقواعده؛ من جمع النسخ ومعارضة الأصول وغير ذلك، وأول من اهتم بهذه المسائل وإبرازها من العلماء هم رجال الحديث، الذين كان لاهتمامهم البالغ بعلوم الحديث ونقده، ومعرفة الرجال، والعناية بأسمائهم وألقابهم وكناهم، وتبيين المشتبه منها، أثر كبير في عنايتهم كذلك

[99] – عبد السلام هارون: **تحقيق النصوص ونشرها**، ط:7، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998، ص: 9.

بطريقة كتابة مؤلفاتهم ووضع القواعد لضبطها وتحريرها واختيار الطريقة المثلى لذلك، ومن أهم ما ألف في هذه القواعد من القدماء[100]:

- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: للحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي **(ت 360هـ)**
- الإلماع، في معرفة أصول الرواية وتقييد السماع.
- الإلماع في معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي**(ت544هـ)**.
- كتب معرفة أنواع علوم الحديث: لتقى الدين أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين، المعروف بابن الصلاح الشهرزوري **(ت 616 هـ)**.
- تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، لبدر الدين بن جماعة **(ت 733هـ)**.
- الدر النضيد في أدب المفيد والمستفيد لبدر الدين الغزي **(ت 983هـ)**.
- المعيد في أدب المفيد والمستفيد: لعبد الباسط بن موسى العَلْمَوي **(ت 981هـ)**.

أما عن العلماء المحدثين فنذكر منهم:

- كتاب المستشرق الألماني جوتهلف برچستراسر **أصول نقد النصوص ونشر الكتب**، وهي في الأصل محاضرات ألقاها على طلبة الماجستير بقسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة القاهرة في عام **1931م**، أعدها وقدمها د. محمد حمدي البكري،ط:1، القاهرة، **1969م**.
- وبعده تحدث الدكتور محمد مندور بإيجاز عن قواعد نشر النصوص الكلاسيكية في مجلة الثقافة، القاهرة، **1944م**، في العددين 277 و280؛ في نقده لكتاب «قوانين الدواوين» لابن مماتي، ثم نشر المقالين في كتابه «في الميزان الجديد».
- ثم في عام **1945م** ألف المستشرقان الفرنسيان بلاشير وسوفاجيه- تحت رعاية جمعية (جيوم بوده)- كتيبا بالفرنسية عن «**قواعد نشر النصوص العربية وترجمتها**». وفي المجمع العلمي العربي بدمشق وضعت اللجنة الخاصة بنشر كتاب

[100] ـ أنظر رمضان عبد التواب: **مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين**، ط:**1**، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1986، ص ص:25-27، وأنظر: عباس هاني الجراخ: **مناهج تحقيق المخطوطات**، ط:1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2010م، ص ص: 9- 12.

«**تاريخ مدينة دمشق**» لابن عساكر، قواعد موجزة للنشر في مقدمة الجزء الأول منه، الذي نشر في عام 1951م.

- و تحدث الدكتور إبراهيم بيومي مدكور عن بعض قواعد النشر في مقدمته لكتاب «**الشفا**» لابن سينا، في عام 1953م.
- وفي عام **1954م** ظهر أول كتاب عربي يطبع في هذا المجال في العصر الحديث للشيخ عبد السلام هارون: «**تحقيق النصوص ونشرها**»، إذ أن محاضرات المستشرق الألماني (برچستراسر) لم تطبع وترى النور إلا في عام **1969م** بعناية الدكتور محمد حمدي البكري، وقد حاول الشيخ (جاهدا) أن يطلع عليها فـ«**لم يوفق**»[101] لذلك، وقد استقى الشيخ هارون مؤلفه هذا من قواعد المتقدمين ومن تجاربه الشخصية وتجارب أقرانه ومن سبقوه في هذا المجال.
- ثم ألف الدكتور صلاح الدين المنجد كتابه «**قواعد تحقيق المخطوطات**» عام **1955م**.

وتوالى التأليف في هذا المجال، بكتب خاصة أو مقالات في دوريات أو فصول في داخل كتب[102].

عرض الكتاب وتلخيصه:

في الطبعة الأولى لكتاب **تحقيق النصوص ونشرها** بدأ الشيخ هارون بمقدمة – في ثلاث صفحات– تحدث عن وجوب الاعتزاز والافتخار بالتراث الذي خلفه لنا أسلافنا، كما نبه فيها إلى الغزو الفكري الغربي الذي يعمل من أجل أن ننبذ تراثنا، ونلغي الإعراب من اللغة العربية وأن نتخلص من مقاييسها ومعاييرها، لكنهم في كل ذلك لم يحققوا هدفهم إلا عند من سماهم «أرقاء التفكير»، وفي الوقت نفسه أكد أن كل فكرة علمية غير مغرضة جديرة بالاحترام، مشيرا إلى وجوب النهوض بعبء نشر التراث وتجليته، مناديا بأن تلتزم الجامعات تكليف طلبة الدراسات العليا أن يقوم كل منهم بتحقيق مخطوط يمت بالصلة إلى موضوع الرسالة التي يتقدم بها، ذاكرا أنه فكر في تأليف هذا الكتاب قبل خمس سنوات من

---

[101] ـ عبد السلام هارون: **تحقيق النصوص ونشرها...، مرجع سابق**، ص:7.

[102] ـ لمزيد من التفاصيل عن الذين ألفوا بعد عبد السلام هارون في هذا الفن أنظر: عباس هاني الجراخ: **المرجع السابق**، ص ص: 23- 45.

طباعته، وأنه كان قد ألقى محاضرات في هذا الفن على طلبة الماجستير بكلية دار العلوم، وأنه (لم يوفق) للاطلاع على المحاضرات التي ألقاها المستشرق (الفاضل) (برچستراسر) في كلية الآداب بجامعة القاهرة.

أما مقدمة الطبعة الثانية التي جاءت في صفحة واحدة، ذكر فيها أثر كتابه في البلاد العربية وعند المستشرقين، كما ضمن هذه المقدمة الرد على النقد الذي وجهه الدكتور صلاح الدين المنجد الذي لم يصرح به الشيخ عبد السلام هارون باسمه. كما رأى أنه من العيب أن نرجع للغرب لدراسة تراثنا.

وفي مقدمة الطبعة الرابعة ذكر أن الطبعة الثالثة كانت صورة من الثانية، وأنه أضاف في الرابعة بعض حقائق وقضايا و تنقيحات ظهرت له في أثناء عمله الجامعي ودراسته الخاصة، مثنيا على الناشر محمد نجيب أمين الخانجي ووالده محمد أمين الخناجي وجهودهما في نشر كتب التراث.

وبعد ذلك يأتي محتوى الكتاب تحت عناوين متتابعة؛ بدأها بثلاثة عناوين رئيسة وهي عبارة عن تمهيد لموضوع الكتاب؛ وهذه العناوين التي جاء محتواها في 18 صفحة (من صفحة 11إلى الصفحة28):

1- **كيف وصلت إلينا الثقافة**، وتحته عنوانان فرعيان: **أول نص مكتوب، وأوائل التصنيف**، ففي **العنوان الرئيسي**: تكلم عن طرق انتقال الثقافة عند العرب، وأن أولها كان الرواية الشفهية، ثم بدأت تنتشر الكتابة بظهور الإسلام، أما في **العنوان الفرعي الأول**: فقد ذكر أن أول كتاب مكتوب بالعربية وصل إلينا هو القرآن الكريم، أما **العنوان الفرعي الثاني**: فقد أورد فيه أنه لما اتسعت رقعة الإسلام واختلط العرب بالعجم، وفسد اللسان العربي؛ ظهرت الحاجة إلى وضع النحو والتأليف فيه لإقامة ما اعوج من اللسان العربي، ثم دون الحديث الشريف بإذن الخليفة عمر بن عبد العزيز بعد استخارته الله تعالى، حتى إذا جاء العصر العباسي توسع الناس في تصنيف الحديث وغيره من العلوم الإسلامية.

2- الورق والوراقون: وتحته عنوان فرعي هو: **الورق** و**الوراقون**: وتحدث تحت هذا العنوان وفرعيه عن المواد التي كان يكتب عليها العرب في القديم وعن تطورها حتى وصلت

إلى الورق (الكاغد)، كما تحدث عن الوراقين وكثرتهم ودورهم في نشر الثقافة وأنهم كانوا يقومون بما تقوم به المطابع الحديثة كما أعطى أمثلة عن أسماء بعض الوراقين.

3- الخطوط: وتكلم تحت هذا العنوان - الذي جاء في صفحتين فقط - عن تطور الخط العربي منذ القرون الثلاثة الأولى، وأن أوله الخط الكوفي، وأوضح الفرق بين الخط المشرقي والخط الأندلسي- الذي تطور إلى الخط المغربي- في الشكل والاصطلاحات .

بعد ذلك أخذ في الحديث في صلب موضوع العنوان فذكر:

4- أصول النصوص: ويتكلم تحت هذا العنوان عن أنواع النسخ للمخطوطات فهناك النسخة الأم؛ ذكر أنها أعلى نسخ المخطوطات فهي وصلتنا كاملة: تحمل عنوان الكتاب واسم المؤلف، ويكون قد كتبها بنفسه أو أملاها أو أجازها، تليها النسخة المأخوذة منها، ثم فرعها، ثم فرع فرعها، وإذا عدم الأصل الأول فإن أوثق النسخ الأخرى يرتقي إلى مرتبته. وذكر أن من الأصول ما يكون مضمنا في ثنايا كتب أخرى، عندما ينقل أحد المؤلفين في كتابه كتبا صغيرة أو فصولا من كتب كبيرة لمؤلفين آخرين، والأصول المطبوعة التي فقدت أصولها أو تعذر الوصول إليها تعد أصولا ثانوية بشرط الاطمئنان إلى محققها أو ناشرها. كما ذكر أن المصورات من الأصول تكون بمنزلة أصولها؛ فمصورة النسخة الأولى هي نسخة أولى ومصورة الثانوية هي ثانوية. ثم تحدث عن المسودات والمبيضات وكيف يميز المحقق المسودة من المبيضة، وأنه إن تأكد للمحقق أن المؤلف لم يخرج غير المسودة، كانت هي الأصل الأول. وإذا وجدت المبيضة مع المسودة كانت المسودة أصلا ثانويا استئناسيا. وأكد على أن المؤلف قد يصدر كتابه أكثر من مرة، ويقع أكثر ذلك في كتب الأمالي وكتب المجالس، كما أنه قد يؤلف الكتاب نفسه بأكثر من صورة؛ مختصرا ومتوسطا ومطولا. ثم تحدث عما يجب عمله عند تجمع مجموعة من النسخ ليس شيء منها للمؤلف أو منقولا عن نسخة المؤلف، أو فرعها، أو نحو ذلك، ذاكرا أن المبدأ العام: أن تقدم النسخة الأقدم تاريخا، ثم التي عليها خطوط العلماء، إلا أن تكون الأقدم سيئة ومحرفة، فتقدم حينئذ الأحدث إذا كانت متقنة. وكذلك قد توجد نسخة عليها خطوط علماء وأخرى خالية منها لكنها أصح متنا وأكمل مادة، ويظهر كل ذلك من دراسة النسخ، ويعتمد على حذق المحقق. مؤكدا أن

على دارس النسخة التنبه عند دراسة التاريخ لما قد يحدث فيه من تلبيس النساخ عمدا أو جهلا.

– **كيف تجمع الأصول**: وذكر أنه من البديهي لا يمكن بوجه قاطع العثور على جميع المخطوطات التي تخص كتابا واحدا إلا على وجه التقريب؛ لأنه ليس أمام الباحث إلا أن يجتهد ويرجع إلى فهارس المكتبات والكتب المصنفة في هذا الشأن على ما بها من قصور وتقصير، إلى أن يغلب على ظنه أنه حصل قدرا صالحا من النسخ.

– **فحص النسخ**: على دارس النسخة الأصلية من المخطوط أن يدرس الورق لتحقيق عمرها، ولا ينخدع بالتواريخ التي قد تكون مزيفة، ولا بآثار العث والأرضة والبلى؛ لأنها ليست دلالة قاطعة على القدم، وكذلك عليه أن يدرس خطها جيدا و اطراده في النسخة كلها، ويدرس المداد التي كتبت به، ويدرس أيضا عنوان المخطوط وما على المخطوط من إجازات وسماعات وتمليكات وقراءات وتعليقات وغيرها، وأن ينظر في أبواب الكتاب وفصوله وأجزائه حتى يستوثق من كمال النسخة وصحة ترتيبها، منتبها إلى ما قد يثبت في أواخر الصفحات اليمنى من التعقيبات، وينظر في خاتمة الكتاب لعله كتب فيها اسم الناسخ وتاريخ النسخ وتسلسل النسخة.

5– التحقيق: «**الكتاب المحقق: هو الذي صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه**»؛ هكذا عرف الشيخ هارون التحقيق والكتاب المحقق، ثم بدأ بتفصيل كل جزء:

– **تحقيق العنوان**: وذكر أنه ليس بالأمر الهين لأنه: قد تخلو النسخة من العنوان؛ لفقد الورقة الأولى، أو لانطماس أصاب العنوان أو تغيير بسبب جهل أو تزييف متعمد. ولتحقيق العنوان يرجع إلى كتب المؤلفات كابن النديم أو كتب التراجم، أو بالعثور على نصوص الكتاب منسوبة إليه في كتاب آخر، أو يكون المحقق ذا معرفة بأسلوب المؤلف وأسماء ما ألف من الكتب.

– **تحقيق اسم المؤلف**: فذكر أنه يمكن الاهتداء إلى اسم المؤلف إذا تحققنا من عنوان الكتاب، بمراجعة فهارس المكتبات وكتب المصنفات وكتب التراجم، على أن يحذر تشابه عناوين الكتب، ويساعد في تحقيق اسم المؤلف أيضا العثور على بعض نصوص كتابه

منسوبا إليه في كتاب آخر، ولا يكتفى بمرجع واحد في تحقيق اسم المؤلف خشية اتفاق بعض الكتب على تحريف بعينه.

– **تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:** تعد الاعتبارات التاريخية من أقوى المقاييس التي يكتشف بها صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، فالكتاب الذي فيه أخبار تاريخية تالية لعصر المؤلف تنفي صحة نسبة ذلك الكتاب إليه.

– **تحقيق متن الكتاب:** «**ومعناه أن يؤدى الكتاب أداء صادقا كما وضعه مؤلفه كما وكيفا بقدر الإمكان**» لا أن نغير أسلوب المؤلف عاليا كان أو نازلا، أو نصحح الخطأ العلمي الذي يقع فيه المؤلف، أو نبسط عبارة مختصرة أو العكس؛ فتحقيق المتن ليس تحسينا أو تصحيحا بل هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ؛ لأن الكتاب حكم على المؤلف وعصره، والذي ينبغي: التنبيه على الأخطاء في الحاشية، إلا من سمح بتصرف القراء في مؤلفه وهو منهج نادر. أما الشواهد القرآنية فلا بد أن توضع في نصابها، وينبغي أن يستشعر المحقق الحذر في تحقيق الآيات، وإبقاء النص القرآني محرفا كما هو فيه مزلة للأقدام، وخطر القرآن أعظم من أن يجامل فيه مخطئ، وهي مسألة قديمة، وقد سمى ابن الصلاح ترك التحريف في القرآن غلوا في اتباع اللفظ. ولتحقيق الآيات لا يكتفى بالمصحف المتداول، بل لا بد من الرجوع إلى كتب القراءات المتواترة والشاذة وكتب التفسير خاصة ما يعنى منها بذكر القراءات، ويجوز ترك الواو أو الفاء من أول الآية أو من أول موضع الاستشهاد اكتفاء به. أما نصوص الحديث النبوي فتختبر بعرضها على كتب الحديث وتخريجه، ولتعدد رويات الحديث يتحمل المؤلف أمانة روايته فنبقيها كما هي، ثم نبين في الحاشية ضعف روايته أو قوتها. وكذلك تخرج بقية النصوص المضمنة في الكتاب؛ كالأشعار والأمثال ونحوها، من مراجعها، وتلتزم رواية المؤلف خاصة إذا بنى عليها حكما.

– **خطر تحقيق المتن:** التحقيق أمر جليل يحتاج جهدا وعناية أكثر من التأليف.

– **مقدمات تحقيق المتن:**

1– التمرس بقراءة النسخة لمعرفة اصطلاحات الناسخ في الرسم والضبط والإهمال والإعجام... وطريقته في كتابة الأعداد والاختصارات، ثم ذكر الشيخ طائفة صالحة من الرموز التي يكثر استعمالها.

2- التمرس بأسلوب المؤلف، وما له من اصطلاحات ورموز واختصارات ولوازم كتابية.
3- الإلمام بموضوع الكتاب حتى يتمكن المحقق من فهم النص فهما سليما، وذلك بدراسة الكتب التي تعالج الموضوع نفسه أو موضوعا قريبا منه.
4- المراجع العلمية: 1- كتب المؤلف نفسه. 2- الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب: كالشروح والمختصرات وغيرها. 3- الكتب التي اعتمدت في تأليفها على الكتاب. 4- الكتب التي استقى منها المؤلف. 5- الكتب المعاصرة للمؤلف وتعالج موضوعه. 6- المراجع اللغوية: معاجم الألفاظ، ومعاجم المعاني، ومعاجم الأسلوب، وكتب المعربات، ومعاجم اللغات الأخرى التي لها صلة بالعربية. 7- المراجع النحوية. 8- المراجع العلمية الخاصة بفن كل كتاب محقق.

6- التصحيف والتحريف: لا يكاد كتاب يسلم منهما، وبعض المتقدمين يفرقون بين مدلولي الكلمتين، وبعضهم لا يفرق، ووجه الفرق عند من فرق: أن التصحيف: تغيير في نقط الحروف مع بقاء صورة الخط؛ كالخلط بين الحروف المتشابهة في الرسم؛ كالباء والتاء والثاء، والتحريف: تغيير الحرف إلى حرف مقارب في الصورة؛ كالدال واللام والراء، والنون والزاي. وكما ينشأ التصحيف والتحريف عن خطأ في القراءة، فمنه ما ينشأ عن خطأ في السماع، وقد يجتمعان في كلمة أو جملة، ومنه ما يكون خطأ في الفهم.

- **كتب التصحيف والتحريف**: ذكر عبد السلام هارون أنه من أقدم ما ألف فيه كتاب لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (**293-382هـ**)، وكتاب الحافظ على بن عمر الدارقطني (**ت385هـ**)، وكتاب التنبيهات على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة البصري (**ت375هـ**)، وكتاب التنبيه على حدوث التصحيف لحمزة بن حسن الأصفهاني.

- **تاريخه**: التصحيف والتحريف قديمان جدا، وقع فيهما جماعة من الفضلاء في: القرآن والحديث والشعر والأعلام وغيرها. - **كتب المؤتلف والمختلف**: ألف المتقدمون طائفة من الكتب تعنى بضبط ما يشتبه بغيره من: أسماء الرواة، والشعراء، والقبائل، مقاومة منهم لآفتي التصحيف والتحريف؛ وقد ألف في ذلك: الدارقطني والبغدادي (**ت 463هـ**) وابن ماكولا (**ت487هـ**) الحنبلي (**ت 629هـ**) والذهبي، و الآمدي(**ت370هـ**)، ومحمد بن حبيب(**ت 215هـ**).

7- معالجة النصوص: - **ترجيح الروايات:** العبارات الأصيلة التي تزيدها بعض النسخ ويؤيدها الفحص جديرة بالإثبات، وليتنبه المحقق إلى الزيادة التي تكون من جهل الناسخ الذي قد يدرج حاشية ما في صلب النص. ترجح العبارة السالمة من العيوب النحوية واللغوية والمعنوية على غيرها من عبارات النسخ الأخرى المصابة بشيء من ذلك. وهذا كله في النسخ الثانوية، أما النسخ العالية فيثبت ما فيها على علاته، وينبه في الحواشي على الخطأ.

- **تصحيح الأخطاء:** يشير المحقق إلى اختلاف الروايات بين النسخ، وقد يقتضي الأمر التلفيق بين نسختين تحمل كل منهما نصف الصواب، وعندما يجد أن كل النسخ محرفة في أحد المواضع فعليه أن يتقيد بمقاربة الصور الحرفية التي تقلبت فيها العبارة في النسخ ولا يخرج عن مجموعها قدر الإمكان، مستعينا بالمراجع سابقة الذكر في« **مقدمات تحقيق المتن**».

- **نموذج لتصحيح بعض التحريفات، ودراسة تعليلية لنشوء بعض هذه التحريفات:** قدم الشيخ نموذجا مكونا من اثنين وأربعين تحريفا عرضت له في كتب شتى، ثم أخذ في تحليل بعضها ليبن كيف حدث التحريف؛ فمثلا كلمة «اجترار» تحرفت إلى «احتراز»، وتحليله: أنه سقطت نقطة الجيم، ثم زاد الناسخ نقطة على الراء الأخيرة لتصير كلمة مألوفة له. - **الزيادة والحذف:** هما أخطر ما تتعرض له النصوص، والنسخة العالية تؤدى كما هي، إلا أن من المتقدمين من أجاز إلحاق النقص المتعين لإقامة النص وكان معلوما، كلفظة «بن» الساقطة من قوله: «عبد الله مسعود»، فنحو هذه إن نقصت زيدت. والنسخ الثانوية أيضا لا يزاد فيها إلا الضروري المعلوم.

- **التغيير والتبديل:** التغيير والتبديل في النسخة العالية يخرج بالمحقق عن سبيل الأمانة العلمية، ومن مذاهب أداء النصوص: عدم التغيير أو التبديل إلا ما دعت الضرورة الملحة إليه، والمراجع العلمية تفيد في تقويم نصوص النسخ الثانوية.

- **الضبط:** إذا كان في النسخة ضبط فله حرمته، خاصة إذا كان في النسخة الأم، وعلى المحقق أن يعبر عن طرق الضبط القديمة- الرموز- بطرق الضبط الحديثة، وما كان له في النسخة ضبطان ضبط كذلك إلا إن تعذر فليشر المحقق إليه في الحاشية، والكتب التي يضبط المؤلف بعضها ويدع بعضها ينبغي في ضبط ما تركه مراعاة أسلوبه ومنهجه واختياراته في الضبط. ويجدر به أن يتوخى الحذر في الضبط؛ فلا يضبط شيئا على غير المعنى الذي أراده

المؤلف، ولا ينساق خلف المألوف، وعليه الرجوع إلى المراجع المناسبة في ضبطه خاصة في أسماء الرواة والقبائل والبلدان ونحوها.

– **التعليق**: الكتب القديمة بما تضمنته من معارف تحتاج إلى توضيح ما بها من غموض، فينبغي إثبات التعليق الضروري، بلا إسراف، ليطمئن القارئ إلى عمل المحقق. ومما يقتضي التعليق ربط أجزاء الكتاب بعضه ببعض، والتعريف بالأعلام والبلدان الغامضة والمشتبهة، والإشارات التاريخية أو الأدبية أو الدينية، وتخريج الآيات والقراءات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار و الأرجاز وأقوال العرب، وتوثيق نقول المؤلف عن غيره.

8– المكملات الحديثة: ذكر الكاتب أنه كان لـ « **المستشرقين فضل عظيم في تأسيس المدرسة الطباعية الأولى للتحقيق والنشر** »، كما أورد أن أكبر وسيط نقل هذا الفن الطباعي هو العلامة أحمد زكي باشا الذي أشاع مع ذلك استعمال علامات الترقيم الحديثة وضروبا أخرى من المكملات الحديثة للنشر العلمي؛ أهمها:

1– تقديم النص: يشتمل على: التعريف بالمؤلف وعصره وما يتصل به من تاريخ، ودراسة عن الكتاب وموضوعه وعلاقته بغيره من الكتب التي في موضوعه، ودراسة فاحصة لمخطوطات الكتاب ووصفها وصفا دقيقا وبيان ما اعتمد عليه منها، وإرفاق نماذج منها، ويصنع كل ذلك بعد الفراغ من طبع النسخة الأخيرة من الكتاب لتتميم الدراسة في ضوئها، ولتسهيل الإشارة إلى النص.

2– العناية بالإخراج الطباعي: إعداد الكتاب للطبع: تكتب النسخة بعد التحقيق والمراجعة بخط واضح لا لبس فيه، مستوفية علامات الترقيم، منظمة الفقار والحواشي، مزودة بالأرقام التي يحتاج إليها الباحث، مع تجنب التعقيدات الطباعية. علامات الترقيم: وهي العلامات الطباعية الحديثة التي تفصل بين الجمل والعبارات وتدل على معاني الاستفهام والتعجب ونحوه، وهي مقتبسة من نظام الطباعة الأوروبي، ولها أصل في الكتابة العربية؛ إذ كانوا يستعملون نقطة كبيرة مجوفة (O) للفصل بين الأحاديث ونحوها، وعندما يقابل الكتاب توضع بداخلها نقطة مصمتة (0). ومن علامات الترقيم: الفاصلة (،) وعلامة التنصيص («»)، والأقواس ( )، وعلامة التكملة الحديثة: [ ]. والأولى بالناشر أن يلتزم العرف الغالب. تنظيم الفقار والحواشي: كان بعض المتقدمين يميز بداية الفقرة بأن يضع

خطا فوق أول كلمة فيها، أو بكتابة بدايتها بمداد مخالف أو بخط كبير، أما الحواشي فكانوا يكتبونها في جوانب الصفحة أو بين الأسطر. وعند المحدثين تبدأ الفقرة في سطر جديد مع بعض الفراغ في أوله، وفي الحواشي مذاهب: فمنهم من يضع حواشي كل صفحة في أسفلها، ومنهم من يضع فروق النسخ أسفل الصفحات وسائر الحواشي في نهاية الكتاب، ومنهم من يضع الجميع في نهاية الكتاب، ويفضل الشيخ الطريقة الأولى، وأن تبدأ كل حاشية بسطر مستقل.

الأرقام: توضع بعض الأرقام المهمة في أحد جانبي الصفحة؛ منها: أرقام صفحات الأصل المعتمد في أحد جانبي الصفحة مع تعيين بدايتها في المتن بخط مائل (/)، أو رأسي(ا)، أو نجمة (*)، ومنها: أرقام النشرات السابقة التي عول عليها الباحثون قبل نشرة المحقق، ومنها أرقام الأسطر بالنظام الخماسي (5، 10، 15،...).

التعقيدات الطباعية: كل ما مضى يرجع إلى ذوق الناشر وحذقه وترفقه بالقارئ، وليبعد عن استعمال التعقيدات التعبيرية والعددية التي تكد ذهن القارئ وتخرج به عن فهم النص إلى حل الرموز وفك الألغاز.

معالجة تجارب الطبع: يجب على المحقق مباشرة معظم الخطوات الطباعية بنفسه، لتفادي مزلات التصحيح التي من أهمها: قراءة التجربة بالإلف كما يقرأ الصحف؛ إذ لا بد أن يقرأ بعينه وفكره معا حرفا حرفا. ومنها: انتقال النظر عند جامع الحروف، ومنها: تكرار النظر، ومنها: الثقة بحروف الطباعة فلا يفطن للحروف الخفيفة الملتبسة بغيرها؛ وعلاج ذلك باستعمال الشك في كل موجب للريبة وتداركه قبل استفحاله.

3- صنع الفهارس الحديثة: للفهارس المقام الأول بين المكملات الحديثة؛ لأنها تيسر الاهتداء إلى خفيات النصوص يصعب الوصول إليها، وللفهارس سابقة عند المتقدمين في كتب التراجم والرجال واللغة والبلدان، و«للمستشرقين فضل التوسع والتنويع فيها»، ولكل كتاب منهج خاص في فهرسته.

* طرق صنع الفهارس: 1- طريقة الجذاذات، يكتب فيها ما يراد فهرسته ثم يرتب ترتيبا هجائيا ويكون لها صندوق خاص، به بيوت صغيرة بعدد حروف الهجاء، لفرز الجذاذات، ويعيبها احتمال فقد إحداها، وأنها أشبه بالعمل الآلي. 2- طريقة الدفتر المفهرس، تخصص

فيه كل مجموعة من الأوراق لكل حرف من الحروف، وهي أضبط من السابقة، ولكنها لا تستغني عنها؛ إذ قد يحتاج مستعملها إلى عمل جذاذات للترتيب فحسب، خاصة في الفهارس الكبيرة.

* استخراج الفهارس: يضع المفهرس علامة على ما يريد فهرسته، وبعضهم يميز الفهارس بالألوان أو بالرموز: ح= للحديث، ع= للعلم، ق= للقبائل، وهكذا، وكلما انتهى من فهرسة شيء وضع عليه علامة تفيد أنه فهرسه، ليطمئن.

* ترتيب الفهارس: لترتيب كل فهرس في نفسه، تصنع مجموعات مرتبة على الثواني ثم الثوالث وهكذا، وينضبط ذلك بصنع صندوق جذاذات. أما الآيات القرآنية فالكثير يرتبها على السور حسب ورودها في المصحف، وبعضهم حسب ترتيب الهجاء، واهتدى الشيخ إلى طريقة أخرى وهي ترتيبها على المواد اللغوية اعتمادا على بروز بعض الكلمات، ومثل ذلك يقال في الأحاديث النبوية. وأما الأعلام والبلدان والقبائل فليست عسيرة، لكن يتنبه المحقق إلى الإحالات فيحيل أرقام كل من الألقاب و الكنى إلى الاسم، إلا إذا لم يرد للكنى والألقاب اسم فتوضع في مكانها، وبعض المفهرسين يعتد بـ«ابن» و«أبو» و«ذو»، وبعضهم لا يعتد بها. والشعر يرتب حسب القافية من الهمزة إلى الياء، ثم تقسم كل قافية إلى: الساكنة فالمفتوحة فالمضمومة فالمكسورة، وربما أضيف إلى ذلك ترتيب البحور الستة عشر، واهتدى الشيخ إلى طريقة أخرى داخل كل قافية؛ وهي: فعل، مفعل، فعل، فواعل، فعال وأفعال، فعول و فعيل. أما ترتيب الفهرس مع غيره من الفهارس فينبغي تقديم أشد الفهارس مساسا بموضوع الكتاب.

4– الاستدراك والتذييل: إن الخطأ في معالجة النصوص أمر مشترك، لا إثم فيه، ولكن الإثم في تركه وكتمانه، فعلى المحقق أن يلحق بالكتاب مستدركا يضم ما فاته من التحقيقات أو التوضيحات أو التصويبات.

9– صعوبات التحقيق والطريقة المثلى لمعالجتها: إن الصعوبات التي تعترض المحقق لا يمكن أن توضع لها حدود، إذ لكل مخطوط طبيعته التي ينفرد بها، لكن هناك صعوبات عامة تعترض كل محقق وهي:

1- رداءة المخطوط من حيث نوع الخط. 2- رداءته من حيث كثرة التصحيف والتحريف والأسقاط. 3- أو لتعرضه لعوامل البلى والتآكل، أو الانطماس أو الاندثار بسبب جهل المجلدين. 4- غرابة موضوع الكتاب. 5- غرابة الكتاب في لغته؛ كأن يلتزم المؤلف أسلوبا خاصا أو ألفاظا خاصة. و لمعالجة هذه الصعوبات فتكون بما يلي:

1- جمع أكبر عدد ممكن من نسخ الكتاب ومقابلتها بدقة. 2- تكرار قراءة المخطوط حتى يألف الخط. 3- اللجوء للمراجع التي يظن أن المؤلف استقى منها أو استقت منه، ومقابلة هذا على ذاك. 4- التأني في فهم النص، وتغليب الشك على اليقين. 5- أن يكون له دراية خاصة بأسلوب المؤلف، ومعرفة بعصر الذي ألف فيه الكتاب لا العصر الذي كتبه فيه المؤلف.6- أن يكون ذا خبرة بما يتعرض له الكلام من التصحيف والتحريف. 7- أن يحتال ويحسن الحيلة في تقدير ما انطمس وحزر ما بتر. 8- استشعار الأمانة والحد من الجرأة على النص. 9- أن يتنبه إلى أن التحقيق هو تأدية نص الكتاب كما صنعه المؤلف لا كما يستحسنه المحقق.

10- نماذج مصحفة محرفة يتلوها تصويبها: عرض الشيخ نماذج من الشعر مصحفة محرفة أتبعها بتصويبها.

11- معجم لبعض التصحيفات الواردة في «كتاب الحيوان» للجاحظ: ثم عرض معجما لبعض التصحيفات التي وردت في «كتاب الحيوان» للجاحظ بتحقيق الشيخ، رتبها على حروف المعجم، ويشتمل على الكلمة المصحفة أو المحرفة، يتلوها العبارة التي وردت فيها الكلمة، ثم تصويبها.

12- خاتمة: أنهى الشيخ كتابه بخاتمة قصيرة جدا من خمسة أسطر، جاء فيها: «**أما بعد، فهذا ما أدته إلي الدراسة الباحثة، وهدتني إليه تجارب الأعوام الطوال، ولعل في هذا ما يمنحني العذر في أن أسوق الحديث أحيانا عن عملي وتجربتي في زمان أربى على [الخمسين] عاما...**».

13- نماذج لبعض المخطوطات: قدم فيها الشيخ سبعة نماذج لصور مخطوطات مختلفة التواريخ والخطوط والفنون، مع شروحها والتعليق عليها، وهذا كالملحق في آخر الكتاب.

14- فهارس الكتاب: ذيل الشيخ كتابه بست فهارس فنية هي: 1- فهرس منهج الكتاب. 2- فهرس المصطلحات والمسائل الفنية. 3- فهرس الأعلام. 4- فهرس القبائل والطوائف ونحوها. 5- فهرس البلدان والمواضع ونحوها. 6- فهرس الكتب التي كانت موضع دراسة فنية. ثم أعقب ذلك بثبت لمراجع البحث.

نقد كتاب تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون:

أولا: محاسن الكتاب:

إن هذا الكتاب قيم ويصعب حصر محاسنه وستذكر أمور عامة كمثال على قيمته وهي:

- ✓ أول كتاب عربي يطبع في هذا المجال.
- ✓ مؤلف الكتاب شيخ جليل له باع طويل في هذا الفن، وقد ألفه بعد تجارب طويلة في معالجة أمور التحقيق.
- ✓ يتميز أسلوب المؤلف بأسلوب أدبي رفيع.
- ✓ لم يكن فيه تأثر كبير بالغرب والمستشرقين، فهو كتاب عربي خالص.
- ✓ يعتبر الكتاب معينا للمبتدأ في التحقيق منذ أن يفكر في تحقيق كتاب إلى غاية إخراجه.
- ✓ يكثر المؤلف من النماذج التطبيقية لشرح أفكاره وتأكيدها، وغالبها من أعماله التي اضطلع بها على مدى 50 عاما.
- ✓ أنه يعلم القارئ كيف يفكر فيما يعرض له من مشكلات وكيف يعالجها.
- ✓ الإشارة إلى دقائق الأمور وشرح كيفية معالجتها بطرق عديدة.
- ✓ المؤلف يعلم قارئه كيف يتعامل مع التراث بمرونة، وفي الوقت نفسه بحذر وحيطة وعدم اجتراء.
- ✓ حاول المؤلف أن لا يدع في كتابه جزئية من قواعد تحقيق النصوص ونشرها إلا شرحها وبينها.
- ✓ طبق الشيخ كثيرا من قواعده في إخراجه كتابه هذا؛ كصنع الفهارس وربط كتابه بعضه ببعض، والتعليقات الموضحة الشارحة الموثقة.

ثانيا: المآخذ على الكتاب:

وككل عمل لابد من وجود بعض المآخذ عليه، و سأحاول و بالاعتماد على الكتاب الذين نقدوا كتاب **تحقيق النصوص ونشرها** لعد السلام هارون استخراج بعض المآخذ:

- ✓ المؤلف لم يرتبه الترتيب المتعارف عليه؛ على الأبواب والفصول، ولم يفصل بين العناوين فصلا واضحا.
- ✓ ذكر الدكتور محمد حمدي البكري في توطئته لكتاب (برچستراسر) عن الكتاب محل الدراسة أنه مجهود لبأس به، ولكنه مع ذلك لم يحط بالموضوع[103].
- ✓ كما ذكر الدكتور صلاح الدين منجد أنه ما يؤخذ على المؤلف أنه لم يطلع قط على ما كتب في هذا الموضوع باللغات الأجنبية ليكون كتابه تاما والنهج الذي يدعو إليه كاملا، وأنه خلط بين قواعد تحقيق النصوص، والعلوم المساعدة على التحقيق كعلم الخطوط، أو علم المصادر وغير ذلك[104]
- ✓ في كلامه على فحص النسخ ذكر أن على المحقق دراسة الورق والمداد، وهذا أمر بعيد المنال بالنسبة لجمهور المحققين؛ لأن الغالب الآن أن المحقق يحصل على نسخة مصورة إما ورقية وإما إلكترونية أو بالميكروفيلم، ولو قدر له وحصل على الأصل فإن ذلك يحتاج خبرة خاصة بعلم لأنه من الصعب الحصول النسخة الأصلية، حتى وإن حصل عليها فإنه يحتاج إلى خبرة خاصة بعلم المخطوطات (الكوديكولوجيا) وهذا من الصعب على المحقق.
- ✓ في مسألة التصحيف والتحريف ذكر الشيخ تصحيفا منسوبا للجاحظ في كتابه «**البيان والتبيين**»، وقد فند هذه الحكاية الدكتور الطناحي ودرسها وأثبت أنها مكذوبة على الجاحظ[105].

الخاتمة

---

[103] - جوتهلف برچستراسر: **أصول نقد النصوص ونشر الكتب**، إعداد وتقديم: محمد حمدي البكري، ط:2، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1995، ص: 13.

[104] - صلاح الدين منجد: **قواعد تحقيق المخطوطات**، ط:7، دار الكتب الجديد، بيروت، 1987، ص ص: 10، 11. وقد جرى هناك رد لعبد السلام على هذا النقد الذي وجهه له صلاح منجد

[105] - محمود محمد الطناحي: **مدخل إلى تاريخ نشر التراث...**، **مرجع سابق**، ص ص: 294-297.

وفي الأخير بعد هذا العرض يمكن أن نقول: أن كتاب تحقيق النصوص ونشرها يعد من بين الكتب المهمة التي ألفت في مجاله، إذ جاء كخلاصة لخبرة دامت خمسين سنة من البحث والتحقيق والتأليف، فالكتاب يعكس بوضوح استيعاب الكاتب لمناهج الأولين في التحقيق وتقييد العلوم، وعدم بعده عن المناهج الحديثة لاسيما مناهج المستشرقين، أما عن أسلوبه فهو علمي وأدبي في آن واحد وله منهج محكم، أما عن طريقة تناوله لموضوع الكتاب فقد حاول الكاتب أن يلم بجوانبه ويعطي الكثير من التفاصيل لشرحه، مما يسهل ويعين المحقق المبتدئ تعلم فن التحقيق.